

البنك عقد مؤتمر المستثمرين لاستعراض الأداء المالي خلال الربع الأول من 2026

سامي محفوظ: «الخليج» يحقق تقدماً مدروساً بالتحول لمصرف إسلامي

■ الكويت تحظى بمرونة تمويل مدعومة بعمق السوق المحلي والقدرة على الوصول لأسواق رأس المال الدولية
■ ديفيد تشالينور: 6٪ زيادة بصافي القروض والسلف خلال ربع واحد.. أقوى نمو مسجل منذ عدة سنوات
■ قوة مؤسسات الدولة والاستجابة المناسبة للتحديات الاستثنائية أسهمت في دعم استقرار النشاط الاقتصادي
■ قدرتنا على التحكم بالتكاليف استمرت مع ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية 1٪ فقط بشكل سنوي

عقد بنك الخليج يوم الاثنين 4 الجاري مؤتمراً للمستثمرين، لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك للربع الأول 2026، حيث تم تنظيم المؤتمر من قبل «EFG Hermes» وقدمه كل من: سامي محفوظ – الرئيس التنفيذي لبنك الخليج بالوكالة، وديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين، وأدار الحوار دلال الدوسري – نائب مدير عام علاقات المستثمرين في بنك الخليج.

التحول لمصرف إسلامي

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لبنك الخليج بالوكالة سامي محفوظ، خلال تعليقه عن آخر المستجدات المتعلقة بالتحول إلى بنك إسلامي ومشروع الإندماج: «بالنسبة لخطة تحول بنك الخليج إلى مصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لا نزال نحقق التقدم الملموس تماشياً مع الجدول الزمني والأطر الرقابية بعد حصولنا على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي. وفيما يتعلق بمشروع الإندماج مع بنك وربة، لا تزال عملية التقييم جارية وقد شارفت مراحل الفحص النهائي للجهاالة على الانتهاء تحت إشراف جهات استشارية مستقلة وكذلك تحت إشراف كل من مجلس الإدارة والجهات الرقابية المختصة. وهذا المشروع يسير أيضاً بشكل منظم، وسيتم الإعلان عن أي تطورات مستقبلية وفقاً لمتطلبات الإفصاح».

بيئة التشغيل

وإستعرض محفوظ، بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية ولحمة موجزة عن المركز العام لبنك الخليج للربع الأول 2026، حيث قال: «نعمل في بيئة مليئة بالتحديات والاستثنائية حيث تواجه الكويت والمنطقة كافة تطورات أمنية



سامي محفوظ

وتوترات إقليمية متزايدة منذ نهاية فبراير من عام 2026. وعلى الرغم من أن هذه الظروف قد ألقت بظلالها على معنويات السوق وأثرت على جوانب التشغيل الاقتصادي المحلي والإقليمي، إلا أن قوة مؤسسات الدولة، إلى جانب الاستجابة المنسقة للسياسات التي جاءت في الوقت المناسب وبصورة ملائمة، ساهمت في دعم استقرار النشاط الاقتصادي».

وقال محفوظ: «خلال الربع الأول من العام، حافظت المؤشرات السيادية الرئيسية للمؤشر على متانتها، حيث قامت وكالات التصنيف العالمية الرائدة بتثبيت التصنيفات الائتمانية للكويت، مما يعكس المركز المالي القوي للدولة والمصدات الخارجية. إلا أن الكويت لا تزال تستفيد من مرونة التمويل المدعومة بعمق السوق المحلي والقدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الكويت، ومنذ الناسج وأصناف: «من الناحية التشغيلية، قام البنك بتفعيل

بروتوكولات استمرارية العمل وإدارة المخاطر بما يتماشى مع إجراءات العمل المعتمدة وتوجيهات بنك الكويت المركزي. وقد ساهم هذا الأمر في التشغيل الكامل للنظام دون انقطاع وضمان استمرارية تقديم الخدمات عبر كافة القنوات المصرفية. كما واصلنا تطوير إمكاناتنا الرقمية، وتسهيل عملية الوصول إلى خدماتنا وتعزيز الأمن والكفاءة، علماً أنه في بداية العام، أعلن بنك الخليج عن إطلاق التطبيق الجديد للهايفن الغنال المخصص لخدمة عملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، والمصمم بكل عناية لتلبية الاحتياجات المتطورة للشركات عبر مختلف القطاعات».

هامش الربح

من جانبه، قال ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين، خلال تعليقه على هامش الفأئدة: «ترجع الهامش بمقدار 9 نقاط أساساً في الربع الأول

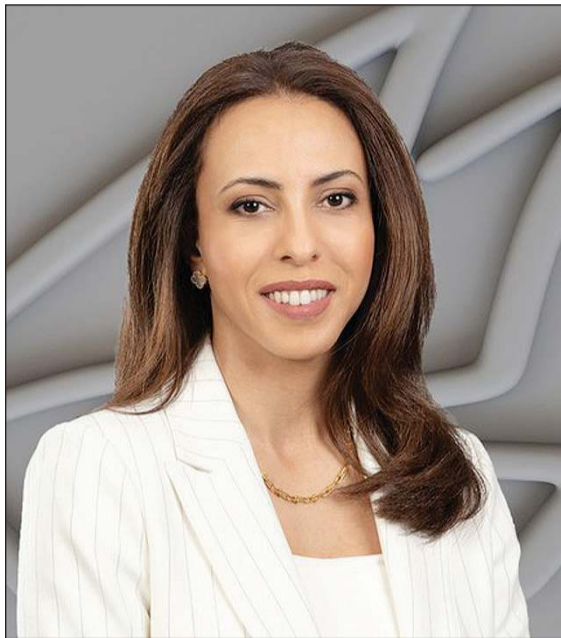


ديفيد تشالينور

من العام، حيث يبلغ الآن 1.82٪. ويعزى هذا التراجع، الذي كان متوقعاً، في المقام الأول إلى التخفيض المتكرر لأسعار الفائدة المرجعية في ديسمبر وتأثيره على نتيجة الربع بأكمله. شهدنا انخفاضاً في تكلفة التمويل خلال هذا الربع من السنة، إلا أنه لم يكن كافياً لتعويض الانخفاض

الإرشادات التنظيمية لبنك الكويت المركزي

فيما يتعلق بالتوقعات حول الإطار الزمني لتخفيف الإرشادات التنظيمية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، قال محفوظ: «نود أن نتوجه بالشكر إلى بنك الكويت المركزي على مبادرته الاستباقية في اتخاذ إجراءات التخفيف، والتي أود أن أقول إنها مشابهة إلى حد كبير للنهج الذي تم اتباعه خلال جائحة كورونا. وإذا استندت إلى تلك التجربة، فإن بنك الكويت المركزي كان صبوراً ومنضبطاً للغاية عندما استقرت الأوضاع. ثم عاد تدريجياً إلى النسب والضوابط السابقة. وبطبيعة الحال، أتوقع أن يتبع بنك الكويت المركزي النهج نفسه هذه المرة أيضاً. ومع ذلك، لا يزال الوضع غير مستقر في الوقت الراهن، على الرغم من أننا في الوصول إلى نهاية إيجابية للأحداث والتوترات في المنطقة. وتوقع أن يطبق بنك الكويت المركزي النهج ذاته، وأن يتم الرجوع إلى النسب الأصلية بصورة اعتيادية ومنظمة».



دلال الدوسري

العديد من العوامل المؤثرة وكذلك حالة عدم اليقين المحيطة بحركة أسعار الفائدة المرجعية، ولكننا ذكرنا احتمالاً تراجع الهامش على المدى القصير، الأمر الذي حدث بالفعل. وعليه، فإن المحرك الرئيسي للهامش هو حركة أسعار الفائدة المرجعية».

نمو القروض

وتعليقاً على نمو محفظة القروض، أوضح تشالينور: «لقد بدأنا السنة بقوة استثنائية في نمو محفظة القروض، فقد ارتفع صافي القروض والسلف بمقدار 326 مليوناً، مما يعني أننا حققنا نمواً بنحو 6٪ خلال فترة ربع واحد فقط، وهو أعلى نمو نسبي منذ عدة سنوات. وعندما ننظر إلى إجمالي نمو قروض العملاء منذ بداية العام حتى تاريخه، والذي لا يشمل القروض الممنوحة للبنوك، نرى أن النمو المحقق في هذا الربع من العام قد بلغ 5.3٪ مقابل نمو السوق الذي بلغ 1.9٪ حتى نهاية مارس. وفي قطاع

الشركات، حققنا نمواً بنسبة 9٪ مقارنة بنمو السوق البالغ 2.8٪. وعليه، نرى ذلك دليلاً قاطعاً على تواجدها القوي في قطاع الشركات في السوق. ومع ذلك، لا يزال نمو قطاع الأفراد في النظام المصرفي بطيئاً للغاية، حيث لم يتجاوزنا 0.7٪ منذ بداية العام حتى تاريخه بحسب بيانات بنك الكويت المركزي، مما يعكس بيئة عامة مليئة بالتحديات والمناقسة الشديدة في قطاع الأفراد. وبالنسبة للتوقعات، كنت قد ذكرت في لقاء الربع الأخير من 2025 احتمال ارتفاع نمو محفظة القروض في خاتمة الأحد المرتفعة لكامل العام 2026، ولا يزال أرى هذه الاحتمالية قائمة مع إمكانية تحقيق بعض المكاسب في هذه المستويات».

تكاليف الائتمان

وعلق تشالينور على تكاليف الائتمان، قائلاً: «بالنسبة لتكاليف الائتمان بشكل عام، فقد بلغت للربع الأول 9.4 ملايين، مما يمثل انخفاضاً

بنسبة 0.7 مليون أو 7٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار قوة جودة أصول محفظة الشركات. ونلاحظ نمطاً مشابهاً في التكلفة الائتمانية، حيث نرى أن كلها تقريباً تعزى لقطاع الأفراد. وقد صرحت سابقاً بأن التكلفة الائتمانية للأفراد قد ظلت مرتفعة لفترة طويلة، ولكن يمكننا توقع عودتها إلى الوضع الطبيعي بعد قيامنا بتعديل عملية منح القروض وتعزيز آلية التحصيل، حيث نسعى لذلك إلى تحقيق نتائج إيجابية. أما بالنسبة لما هو متوقع بهذا الخصوص، فذكرت في بداية السنة أن تكلفة المخاطر لكامل العام ستكون في نطاق 50 وفي نقطة أساس. وفي الربع الأول، بلغت هذه التكلفة 61 نقطة أساس، لذلك أنا أرى أن هذه التوقعات لا تزال قائمة».

المصروفات التشغيلية

وفيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، قال تشالينور: «ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 1٪ فقط مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ومع ذلك، حققنا نسبة إيجابية لنمو الدخل إلى نمو المصروفات بلغت 1.2٪ مما يعكس استمرار قدرتنا على التحكم بالتكاليف المتعلقة بالمصروفات التشغيلية المعتادة، علماً أن نسبة التكلفة إلى الدخل بلغت 51.9٪ في الربع الأول من 2026 مقابل 52.6٪ خلال الربع الأول من العام 2025 لذا نرى أن هناك انخفاضاً لهذه النسبة. من الواضح أننا نحقق تقدماً في عدة مشاريع استراتيجية منها عملية التحول الإسلامي ومشروع الاندماج المحتفل. وقد أشرت سابقاً إلى أن غالبية هذه التكاليف ستسجل في العام 2026، ولذلك أتوقع أن مقابلت المصروفات المحيطة ببقية العام 2026 ستكون أعلى مما سجلناه في الربع الأول».

«أسواق المال» استقبلت وفد برنامج «SHIFT» التابع لـ «الاستثمارات الوطنية»



خالد الصقر في لقطة جماعية مع الوفد خلال الزيارة

استقبلت هيئة أسواق المال أمس، وفداً من المشاركين في برنامج (SHIFT)، الذي تنظمه شركة الاستثمارات الوطنية، وذلك ضمن جهود الهيئة المستمرة في دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى تأهيل الكوادر الشبابية وتعزيز جاهزيتهم المهنية للانخراط في القطاع المالي والاستثماري. وفي إطار هذه الزيارة، نظمت الهيئة برنامجاً متكاملًا تضمن عرضاً مرئياً شاملاً استعرض دور الهيئة واختصاصاتها، والبرز مهامها التنظيمية والرقابية في الإشراف على أنشطة أسواق المال، إلى جانب تسليط الضوء على دورها في تعزيز الشفافية وترسيخ الثقة وحماية حقوق المستثمرين، وذلك بمشاركة قطاعات الهيئة المختلفة لإبراز أدوارها في دعم منظومة العمل المؤسسي، وقد تضمن العرض المرئي استعراضاً شاملاً تناول اختصاصات ومهام إدارات الهيئة، ودورها في تنفيذ الأعمال التنظيمية والرقابية. وشهدت الزيارة تفاعلاً مفرحاً من المشاركين، حيث أتاحت لهم الفرصة للاطلاع على الجوانب التطبيقية للعمل داخل الهيئة، والتعرف على بيئة العمل المؤسسية ومنطلقاتها، بما يسهم في بناء تصور واضح حول المسارات المهنية في القطاع الرقابي والتنظيمي. والمهارات اللازمة للعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى تعزيز ارتباطهم بالجهات الوطنية المعنية في هذا القطاع الحيوي. وتعكس هذه الزيارة التزام هيئة أسواق المال بدورها المجتمعي في نشر المعرفة المالية، ودعم المبادرات التدريبية، وتعزيز التواصل مع المؤسسات التعليمية والتدريبية، بما يواكب توجهاتها نحو الاستثمار في رأس المال البشري. كما تدرج في الوقت ذاته ضمن جهود الهيئة المستمرة للإسهام في دعم الكوادر الوطنية وإمدادها بالمعرفة والمهارات اللازمة للتطورات المتسارعة في أسواق المال. واختتمت الزيارة بجلسة نقاشية تفاعلية، تم خلالها تبادل الآراء والإجابة عن استفسارات المشاركين، بما يعزز من قيمة التجربة ويحقق أهدافها المرجوة.

شركة الرتاج الإستثمارية القابضة

Al Ritaj Investment Holding Co.

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة الرتاج الإستثمارية القابضة (ش.م.ك.م) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمزمع عقدها بإذن الله تعالى يوم الأحد الموافق 24 مايو 2026 على أن تبدأ الجمعية في تمام الساعة 10:30 صباحاً، وذلك في مقر الشركة الكائن في منطقة الشرق «شارع خالد بن الوليد» برج الداو – الدور الأرضي قاعة الاجتماعات، وذلك للنظر في البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع أو من ينوب عنهم قانونياً مراجعة مقر الشركة – الشرق – شارع خالد بن الوليد – برج الداو – الدور الثاني وذلك خلال ساعات العمل الرسمية لإستلام :-

- دعوة الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
- جدول الأعمال للجمعية العامة العادية.
- كلمة رئيس مجلس الإدارة.
- البيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

والله ولي التوفيق،،،،،

رئيس مجلس الإدارة

منصة «أشتر الآن وادفع لاحقاً» الأولى في الكويت تكسر حاجز 1000 تاجر

«ديمة» في سنتها الأولى: 100 مليون دولار مبيعات و300 ألف مستخدم

■ بدر الغانم: انعكاس للإمكانات الهائلة للسوق وتفاني فريق العمل بأكمله
■ ملتزمون بتقديم قيمة حقيقية لكل مستخدم وشريك وضع ثقته في «ديمة»



بدر الغانم

التجارت المنضمون إلى حلول «ديمة» من ارتفاع ملحوظ في اكتساب العملاء الجدد، ورفع متوسط قيمة الطلبات، وتعزيز الولاء وكل ذلك دون أي مخاطر مالية إضافية، ومع انضمام أكثر من 1,000 متجر، توصل قاعدة التجار نموها بوتيرة متسارعة، لتضم متاجر محلية وعلامات تجارية دولية على حد سواء. مع دخول «ديمة» عامها الثاني، تتمحور جهود الشركة حول توطيد شراكاتها مع التجار، وتوسيع قاعدة مستخدميها، وتطوير منصتها لتقديم تجربة أكثر سلاسة للمستهلكين والشركات على حد سواء، وتظل «ديمة» وفيه لرسالتها التأسيسية: إتاحة الخدمات المالية المرنة والشفافة لكل مستهلك في الكويت من دون ارباح ولا رسوم مخفية.

تعلن «ديمة»، أول منصة (أشتر الآن وادفع لاحقاً) من نوعها في الكويت، عن احتفالها بذكرها السنوية الأولى المليئة بالنمو الاستثنائي، خلال اثني عشر شهراً فقط من انطلاقها، حيث أخذت «ديمة» تحولا جوهرياً في طريقة تعامل المستهلكين الكويتيين والشركات مع مدفوعاتهم اليومية، مرسخة مكانتها كركيزة أساسية في المشهد المالي التقني المتنامي في البلاد. وحقق «ديمة» في عامها الأول مبيعات إجمالية تجاوزت 100 مليون دولار أمريكي، وهو رقم لآدم يعكس الطلب الفوري والمستدام على حلول الدفع المرنة والخالية من الفوائد في السوق الكويتية، وقد تحقق هذا النمو بفضل شبكة واسعة تضم أكثر من 1,000 شريك تجاري محلي ودولي، تمتد عبر قطاعات التجزئة والأزياء والإلكترونيات والمطاعم والسفر وغيرها. ولا يقل أهمية عن ذلك المجتمع الذي أرسنه «ديمة»، إذ تجاوز عدد مستخدميها المسجلين 300,000 مستخدم، اختاروا طريقة أدنى وأكثر شفافية للدفع، وتؤكد هذه القاعدة المتنامية من العملاء المخلصين أن السوق الكويتي كان مهياً لاستقبال حل الدفع المقسط المبني على قيمه واحتياجاته. وفي هذا الصدد صرح مدير إدارة الابتكار والشركات في شركة ديمة بدر غانم الغانم: «قبل عام، انطلقنا برؤية جريئة: إعادة تشكيل المشهد المالي في الكويت، ومنح الناس حرية الشراء بشروطهم الخاصة ودون أي تآزر، واليوم، نتحقق ليس فقط بإنجاز تجاري، بل بنقطة أكثر من 300,000 عميل اختاروا طريقة أعدل وأذكى للدفع، مؤكداً أن تجاوز حاجز المائة مليون دولار في عامنا الأول يعكس الإمكانيات الهائلة لسوقنا وتفاني فريقنا بأكمله، ويسعدنا أننا أسسنا منصة تمكن الجميع مالبا دون أي رسوم مخفية أو غرامات». وزاد «فريقنا ملتزم بمواصلة الابتكار وتقديم قيمة

البنوك الكويتية قادرة على امتصاص صدمات الحرب

أشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، إلى أن امتداد الحرب، أو تصاعدها إلى مستوى أشد من توقعاتها، قد يفرض ضغوطاً على البيئة التشغيلية للبنوك الكويتية، ورغم هذه المخاطر ترى «فيتش» أن البنوك الكويتية لا تزال، وفق السيناريو الأساسي للوكالة، في وضع جيد يتيح لها استيعاب تداعيات الحرب مع إيران، مع توقع بقاء تقييم القوة المالية الذاتية للبنوك مستقرًا، بدعم من قوة المركز المالي للكويت وتصنيفها السيادي المرتفع. وأظهرت اختبارات ضغط شديدة أجرتها الوكالة، أن البنوك الكويتية قد تبقى قادرة على تحقيق أرباح أو الاقتراب من نقطة التعادل، حتى إذا ارتفعت القروض المتعثرة إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف مستوياتها الحالية. وأشارت «فيتش» إلى أن البنوك الكويتية تتمتع بمستويات قوية من رأس المال والسيولة، مدعومة بقاعدة وادع مستقرة من الحكومة والجهات المرتبطة بها.